

ليبي W= لا بد من التحقيق= في= الوفيات= التي= وقعت= في= السجن

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الليبية إلى ضمان إجراء تحقيق غير متحيز ومستقل في المزاعم القائلة إن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة أثناء تعاملها مع أعمال الشعب في سجن أبو سالم في طرابلس في Q أكتوبر/تشرين الأول OMMS، التي أدت، بحسب ما ورد، إلى وفاة سجين واحد على الأقل وإصابة ما لا يقل عن تسعة آخرين بجروح.

وفي رسالة بعثت بها المنظمة اليوم إلى السلطات الليبية، أعربت المنظمة عن بواعث قلقها البالغ بشأن الحادثة وطلبت تأكيدات بأن تحقيقاً قد فُتح فعلاً، وتوضيحات حول طبيعته ونطاقه وأساليب إجراءاته والجهات التي تقوم به.

ووفقاً لمعلومات منظمة العفو الدولية، وقعت الحادثة بعد أن أُعيد نحو NVM سجيناً إلى سجن أبو سالم إثر جلسة استماع عقدتها محكمة خاصة في طرابلس. وورد أن المحكمة أقرت الحكم الصادر عن محكمة الشعب الملغاة بإدانتهم بتهم تتعلق بعضوية منظمة غير مصرح بها أو بصلات معها. ويعتقد أن المنظمة غير المصرح بها المعنية هي الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية. وأكدت المحكمة على الأحكام السابقة التي أصدرتها محكمة الشعب، حيث فرضت أحكاماً بالإعدام على نحو OM متهماً، وفتحات سجن لمدد طويلة على آخرين.

ولدى عودتهم إلى السجن، طالب بعض السجناء بمقابلة مسؤولين رسميين في السجن. وتبعث ذلك مشادة بينهم وبين بعض حراس السجن. وتشير بعض التقارير إلى أن إدارة السجن قامت، عند ذلك، باستدعاء قوات الأمن من خارج السجن لمساعدة حرس السجن في السيطرة على الوضع.

وعلى ما يبدو، ازدادت الحالة خطورة، وفيما بين الساعة الثانية والثالثة من بعد الظهر، أطلق الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون قنابل مسيلة للدموع، ومن ثم الذخيرة الحية على بعض السجناء. ولم يكن بإمكان منظمة العفو الدولية التأكد من أن مصدر النيران التي أطلقت كان حرس السجن أم قوات الأمن التي كانت قد استدعت إلى السجن، أم كلا الجانبين. وأصيب أحد السجناء، وهو حافظ منصور الزاوي، برصالة في رأسه، بحسب ما رُعم، وفارق الحياة بعد فترة وجيزة. ونُقل سجين آخر هو رضا الحريري، وفق ما ورد، في حالة حرجة من السجن إثر إصابته بعيار نياري، ويعتقد أنه نُقل إلى وحدة العناية المركزة في المستشفى. وأصيب ثمانية سجناء آخرين – هم عبد المنعم أحمد عبد الرحمن، وحافظ الأمانى، وفضل الله العربي، والسنوسي البشاري، وأيمن اليوسوفي، وأشرف الفرّاني، وعبد الوهاب الكتشي وخالد المنصوري – بجروح نقلوا على أثرها إلى المستشفى للعلاج. وأصيب معظمهم، بحسب ما ورد، بجروح في الجسم، وربما يكونون بحالة خطيرة.

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، زار وفد يضم المسؤولين الأمنيين عبد الله سنوسي والمعتصم القذافي، سجن أبو سالم، وفقاً لما ذُكر، يرافقهم مدير سجن أبو سالم، عبد الحميد السياح، حيث التقوا بمجموعة تتألف من عدة ممثلين للسجناء. وعلى ما يبدو، أعرب الوفد الرسمي عن الأسف لما حدث من وفيات وإصابات، وأبلغ أعضاء الوفد السجناء بأنهم يضمنون أن تُتخذ تدابير معينة حيال ما حدث، من قبيل تغيير موظفين من بين حرس السجن.

ولم يبلغ مسامع منظمة العفو الدولية أن أي بيان رسمي قد صدر بشأن الحادثة، غير أن أحمد أبو جبيرة، محرر صحيفة الزحف الأخضر، وهي صحيفة تصدرها حركة اللجان الثورية، أجرى مقابلة مع فضائية الجزيرة مساء Q أكتوبر/تشرين الأول OMMS أكد فيها أن صداماً قد وقع بين بعض السجناء وحراس سجن أبو سالم، وأن لجنة للتحقيق في الحادثة قد تم تشكيلها.

وفي رسالة بعثت بها منظمة العفو الدولية إلى السلطات الليبية، طلبت المنظمة تأكيدات بأن أي تحقيق سيجرى سيكون متساوياً مع معايير دولية لحقوق الإنسان من قبيل مبادئ الأمم المتحدة لمنع والتقصي الفعّالين بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام من دون محاكمة. وحثت المنظمة على إجراء مراجعة لممارسات الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون داخل السجون بلا إبطاء لضمان تساوq التعليمات الموجهة إليهم مع معايير دولية لحقوق الإنسان مثل مدونة سلوك الأمم المتحدة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، كما حثت على تزويد هؤلاء الموظفين بالتدريب الكافي في هذا الصدد.

خلفية

عُقدت المحاكمة التي أصدرت قرارها في Q أكتوبر/تشرين الأول في محكمة خاصة في طرابلس. وكانت المحكمة قد تلقت أمراً من المحكمة العليا الليبية بإعادة المحاكمة في قضية NVM سجيناً بعد أن راجعت المحكمة العليا الأحكام الأصلية في أعقاب إلغاء محكمة الشعب في يناير/كانون الثاني OMMR، وقررت نقض هذه الأحكام. ووفقاً لما ذُكر، كان العديد من السجناء قد اعتقلوا في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي واحتجزوا بعد ذلك بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة. ويزعم بعضهم أن الأقوال التي أدلوا بها أثناء التحقيق في قضيتهم انتزعت منهم تحت التعذيب أو جراء سوء المعاملة.

ويقع سجن أبو سالم في مجمع مبانٍ للشرطة العسكرية في منطقة أبو سالم، إحدى ضواحي طرابلس. وله وضع فريد بين السجون الليبية، حيث يديره جهاز الأمن الداخلي عوضاً عن اللجنة الشعبية العامة لشؤون القضاء. وقد اعتقل مئات السجناء السياسيين في السجن في السنوات الأخيرة.

وشهد سجن أبو سالم عملية قتل جماعية للمعتقلين في يونيو/حزيران NVVS، حيث يُقدر عدد من لقوا مصرعهم آنذاك بما يصل إلى NI OMM شخص. وأنكرت السلطات الليبية في بداية الأمر أن الحادثة قد وقعت، غير أن الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي اعترف في أبريل/نيسان OMMQ بأن أعمال قتل قد وقعت فعلاً. وأبلغت السلطات موفدي "مراقبة حقوق الإنسان" الذين زاروا ليبيا في مايو/أيار OMMR بأن تحقيقاً قد فتح في الأحداث، إلا أنه لم تتوافر أي تفاصيل تتعلق بالتوقيات أو بطبيعة ما حدث أو نطاقه أو الأساليب التي استخدمت، أو من قام بذلك.